



مؤشرات مرتبطة بشركات الصرافة

تمهيد

تزايد دور الشركات المالية المتخصصة لسنوات عديدة في توفير أنواع معينة من الخدمات، بما في ذلك تحويل الأموال، صرف العملات الأجنبية، وإصدار وسائل الدفع المتنوعة، ومع تطوير تكنولوجيا المعلومات أصبحت حركة الأموال في جميع أنحاء العالم أسهل، وبالتالي حفزت نمو هذه الخدمات المالية المتخصصة، وتنوع قنوات التوزيع فيها، بالإضافة إلى سرعة التحويل العالمية، وهي تعتبر أعمالاً كثيفة النقد، مما قد يتيح فرصاً أكبر للمجرمين الراغبين في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذلك تم وضع المؤشرات التي قد ترصد الأنماط الشائعة المستخدمة، وهي كالتالي:

❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل:

1. تقديم العميل متعمداً معلومات خاطئة، مضللة، ناقصة أو غير واضحة، أو امتناعه عن تزويد المعلومات والمستندات الضرورية التي تبين نشاطه، مصدر الأموال، الغرض من المعاملة، وطبيعة العلاقة التجارية.
2. افراط العميل في تبرير أو شرح المعاملة أو المبالغة في تقديم المستندات التي تثبت صحتها.
3. العميل الذي يقدم هوية مزورة أو عدم تطابق المستند بالعميل، مثل استخدام بطاقات الهوية أو المستندات بأسماء مختلفة دون تفسير معقول.
4. وثائق الهوية متسخة مما يجعل من الصعب قراءة المعلومات الالزمة.
5. تغيير غير متوقع أو متكرر لتفاصيل الاتصال بالعميل.
6. قيام العميل بتغيير العنوان بشكل متكرر، أو العنوان غير موجود في نموذج اعرف عميلك، أو يعطي تفاصيلاً للاتصال به لا تتطابق مع بيانات الاتصال (العنوان، رقم الهاتف) بعنوان سكنه الدائم مثل عنوان عام كعنوان صندوق بريد مثل: (DHL) أو عنوان شركة الاتصالات مما يصعب التحقق من معلومات عنوان العميل.
7. استخدام مجموعة من العلامات معلومات الاتصال المشتركة، مثل العنوان أو الهاتف أو البريد الإلكتروني، حيث لا تكون هذه المشاركة طبيعية أو منطقية بحيث يمكن تفسيرها.
8. قيام العميل بأفعال غير عاديه أو لغة جسده تثير الاشتباه، وعلى سبيل المثال:-
 - إظهار العميل فضولاً غير مألف حول الأنظمة وآليات التحكم والسياسات الداخلية والمراقبة.
 - يتم ملء النموذج مقدماً.
 - رفض العميل الكشف عن مصدر النقد.
 - إجراء المعاملات قبل ساعات العمل أو بعدها.
 - يعبر العميل عن رغبته في دفع رسوم تخطى الرسوم المعتمدة من قبل شركة الصرافة لإجراء معاملاته.
 - يظهر على العميل التوتر بما لا يتناسب مع طبيعة المعاملة.
 - محاولة العميل بناء علاقة مقربة مع الموظفين.
 - محاولة واضحة من العميل للتهرب من محاولات شركة الصرافة بناء علاقة شخصية معه أو رفض ذلك.
 - معاينة العميل المكان أو ما يدور من حوله طوال الوقت ولا يراقب عدّ المال.
 - سرور العميل بالرغم من حصوله على سعر صرف غير مناسب.
 - عدم اهتمام العميل بمبلغ المعاملة أو عمولتها أو تكاليف النقل.

- يبدو أن العميل لا يعرف المبلغ المحدد الذي يتم تبادله.
- عدم قيام العميل بالاتصال المباشر (وجهها لوجه) لإخفاء تحديد الهوية الفعلية.
- العميل في عجلة من أمره للتسريع في المعاملة، مع وعود بتقديم المعلومات الداعمة لاحقاً.
- أشخاص آخرون يرافقون العميل، ويبيّنون بعيداً عن الأنظار أو يبقون في الخارج.

9. المستفيد الفعلي للعميل هو شخص معرض سياسياً أو أفراد أسرته أو شركائه المقربين.

10. أحد أطراف المعاملات تشمل الجمعيات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الربحية.

11. الشك في أن العميل يتصرف نيابة عن طرف ثالث أو يتلقى منه التعليمات ولكن لا يكشف عن تلك المعلومات وعلى سبيل المثال، قيام العميل بتحويل الأموال ويسلمه على الفور إلى شخص آخر أو يتحدث شخص آخر نيابة عن العميل، ولكنه يضع المعاملة باسمه.

12. المستفيدين الفعليون للمعاملات هم العديد من الأطراف الطبيعيين أو الكيانات التجارية الذين ليس لديهم علاقة عائلية أو اقتصادية واضحة مع العميل.

13. تغيير غير متوقع أو متكرر للمستفيد الفعلي.

14. العملاء الذين لا يعرفون سوى القليل عن المستفيد أو يتزدرون في الكشف عن تفاصيلهم.

15. إشارة العميل إلى أن طرفاً آخر سوف يستلم الأموال المحولة نيابةً عن المستفيد.

16. استخدام العميل الوكلاء أو الشركاء لإخفاء المستفيد الفعلي.

17. لدى العميل ملاحظة تحتوي على معلومات حول المستفيد ولكنه متعدد إذا سُئل عما إذا كان سيذكر الغرض من الدفع أَم لا.

18. امتلاك العميل أو إدارته لشركة قائمة على النقد يبدو أنها شركة واجهة أو وهمية حيث يتبيّن ذلك بعد مراجعة المعاملات التي لا تتناسب مع الوضع المالي أو المهنية حيث تختلط العائدات غير المشروعة والمشروعة معاً.

19. يمثل العميل نشاطاً تجاريًّا ولكن يبدو أنه ليس لديه خبرة تجارية.

20. قدم العميل طلباً غير عادي للتحصيل أو التسليم.

21. العميل هو شركة لا يتوافق اسمها وغرضها مع معاملاتها.

22. تغيير مفاجئ في نمط حياة العميل مثل قيادة العميل سيارات باهظة الثمن أو تأجير أصول باهظة الثمن (مثل العقارات أو السيارات) التي لا تتوافق مع حالة دخله.

23. قيام العميل بإجراء استفسارات غير عادية أو تهديد أو محاولة إقناع الموظفين لإجراء المعاملة.

24. قيام العميل بأعمال يعاقب عليها القانون في دولة الكويت أو في دول أخرى أو يُعرف عنه مشاركته في أنشطة اجرامية.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملة:

1. لا يتناسب حجم المعاملات مع الوضع المالي أو المهنة.
2. تمويه العميل للمستفيد الفعلي أما باستخدام أسماء مختلفة للمستفيد الفعلي لنفس العنوان أو نفس المستفيد الفعلي مرتبطة بمجموعة من العناوين المتقاربة لكنها مختلفة.
3. استبدال مبالغ ضخمة أو متكررة لا تتناسب مع نشاط العميل المعتمد.

4. شراء العميل عملة لا تتناسب مع الوجهة المراد السفر اليها.
5. تقديم العميل رشوة أو يكون على استعداد لدفع رسوم غير عادلة لإجراء المعاملات.
6. محاولة العميل إجراء المعاملة، ولكن بالنظر إلى أنه من المحتمل أن يخضع لمراقبة متطلبات العناية الواجبة، فإنه يلغى المعاملة، مثل: إلغاء العميل للمعاملة بعد أن علم أنه يجب عليه إظهار بطاقة الهوية.
7. المعاملات باللغة التعقيد دون وجود غرض اقتصادي واضح لذلك.
8. المعاملة التي تبدو خارج الإطار العادي للممارسات التجارية في القطاع المعنوي أو التي لا تبدو ذات جدوى اقتصادية بالنسبة إلى العميل.
9. قيام العملاء بأعمال تجارية أو معاملات في ظروف غير عادلة.
10. استخدام موقعين أو أكثر من مواقع شركات الصرافة في نفس اليوم لتقسيم المعاملة الواحدة إلى معاملات متعددة.
11. يتم تنفيذ المعاملات من قبل العميل نيابة عن أطراف ثالثة دون وجود علاقة اقتصادية واضحة.
12. إعطاء العميل أوامر لإجراء معاملات متكررة.
13. الزيادات المفاجئة في حجم معاملات العميل دون وجود غرض اقتصادي واضح.
14. يتلقى الشخص القاصر (المستفيد الفعلي) مبالغ من عدة أشخاص طبيعيين أو كيانات تجارية لدى موقع مختلفة.
15. إرسال العميل الأموال دوليا ثم يتوقع الحصول على تحويل وارد متساو أو العكس.
16. إجراء تحويلات واردة وصادرة للعميل من وإلى أطراف مختلفة دون وجود سبب اقتصادي واضح لذلك.
17. إرسال مبالغ صغيرة ومتكررة لمستفيد خارج دولة الكويت من عدة أشخاص مختلفين (يشير إلى تجارة المخدرات حيث يتم تحويل المبالغ خارج دولة الكويت عبر شركات الصرافة ومن ثم يتم بيع المخدرات عن طريق شخص في دولة الكويت عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي (الواتساب).
18. طلب العميل إجراء معاملة التحويل بسعر صرف أعلى من السعر المعتمد من قبل شركة الصرافة.
19. قيام العميل بتحويل الأموال وطلب الأوراق النقدية من الفئة الكبيرة للعملة الأجنبية.
20. طلب العميل تحويل مبلغ كبير من عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى.
21. إجراء تحويلات بمبالغ كبيرة من أو إلى موقع خارج دولة الكويت ووجود تعليمات للدفع نقدا.
22. إجراء تحويلات كبيرة أو متكررة بين حساب الكيان التجاري وحساب خاص، وبالأخص أن لم يكن الكيان التجاري مقيداً لدى دولة الكويت.
23. إجراء تحويلات كبيرة أو متكررة دون وجود سبب اقتصادي واضح لذلك.
24. إجراء تحويلات مدفوعة بمبالغ نقدية كبيرة خلال فترة زمنية قصيرة.
25. استبدال مبالغ كبيرة من الأوراق النقدية مؤلفة من الفئات الصغيرة مقابل فئات أكبر.
26. إجراء معاملات بيع وشراء متكررة لعملات أجنبية بمبالغ أقل بقليل من الحد الأدنى المسموح به خلال فترة زمنية قصيرة.
27. شراء عملات بمبالغ نقدية كبيرة.
28. إجراء معاملات صرف عملة كبيرة موجودة بين العملات الأجنبية التي يجب صرفها.
29. إجراء معاملات صرف عملات متكررة بمبالغ نقدية إلى عملات أخرى.
30. استبدال نوع واحد من العملات بشكل خاص.
31. مبالغ العملة المستبدلة أعلى بكثير من العادة.
32. لا يوجد رابط بين مبلغ العملة المستبدلة وفترات العطل.

33. ارتفاع وتيرة معاملات صرف العملات خلال فترة من الوقت.

34. طلب استبدال مبالغ كبيرة من عملة أجنبية غير قابلة للاستبدال أو لا يتم التداول بها بشكل شائع إلى عملة أجنبية أخرى.

35. إجراء معاملات إرسال واستقبال متعددة من/ إلى العميل من دول ذات نشاط إجرامي مرتفع.

36. إجراء المعاملات العقارية من خلال دفعات نقدية أو بواسطة أدوات قابلة للتداول ولم يتم التصريح عن جهة الدفع الفعلية مثل: (الحوالات المصرفية).

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج والخدمة والقنوات المستخدمة:

1. إجراء مجموعة محددة من الأشخاص معاملات لدى عدة مواقع بنفس اليوم أو خلال فترة زمنية قصيرة.
2. العميل الذي تبدو أنماط معاملاته متواقة مع موسم نمو المخدرات، والاتجار بها، والهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وما إلى ذلك، استناداً إلى المعلومات المتاحة لدى شركات الصرافة.
3. عرض الأموال أو المكافآت أو خدمات غير معتادة من أجل تأمين خدمات قد تبدو مشبوهة.
4. ملاحظة أن الأوراق النقدية التي يجلبها العميل تكون بصورة غير عادية أو مشبوهة مثل:
 - مكونة من فئات صغيرة وقدرة.
 - هناك بقع على الأوراق النقدية مما يشير إلى أن الأموال قد تم حملها أو إخفاؤها.
 - رائحة الأوراق النقدية عفنة.
 - حمل الأوراق المالية بلا مبالغة، عندما يتم صرف الأموال.
 - هناك فرق كبير بين المبلغ الفعلي للأوراق المالية والمبلغ الذي يشير إليه العميل (أكثراً أو أقل).
 - الكشف عن الأوراق النقدية المزيفة بين المبلغ الذي سيتم تحويله أو استبداله.
 - العملات المشتراء، أو ترتيبات الدفع لا تتفق مع الممارسة العادية لنوع العمل المعنى للكيان التجاري.
5. تغير التعليمات المتعلقة بطريقة الدفع بشكل مفاجئ قبل مرور المعاملة مباشرة.
6. إرسال الأموال في فترة لا ترتبط بدفع الرواتب فيما يخص العمالة الوافدة.
7. لدى العميل العديد من الشركات المنشأة حديثاً أو شركات خارج دولة الكويت لا تتناسب مع نشاط العميل.
8. المدفوعات النقدية كبيرة بشكل غير عادي في الظروف التي يتم فيها الدفع عادة عن طريق شيك أو حوالات مصرفية وما إلى ذلك.

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. المعاملات المرتبطة في البلدان الخاضعة للجزاءات أو الحظر أو التدابير المماثلة الصادرة عن المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة.
2. المعاملات المرتبطة في البلدان التي تعاني من ضعف نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي ينبغي للمؤسسات المالية أن تولي اهتماماً خاصاً للعلاقات والمعاملات التجارية.
3. تحويلات واردة وصادرة من وإلى دول معروفة بمعديّلات الجريمة المرتفعة فيها (مثلاً انتشار الفساد أو الإرهاب أو نسبة إنتاج عالية للمخدرات) أو تعتبر ضمن الدول عالية المخاطر.
4. العملاء أو الأطراف الذين ليس لهم روابط واضحة مع المستفيد الفعلي ببلد المقصد.